تفقد مشروع مبنى مختبر الرقابة الدوائية وزار مركز مكافحة أمراض الملاريا

نائب الرئيس يضع الحجر الأساس للمركز الوطني لعلاج الأورام بكلفة 900 مليون ريال

نائب الرئيس يضع حجر الأساس للمركز الوطني لعلاج الأورام السرطانية

عبدربه منصور خلال تفقده مشروع مبنى مختبر الرقابة الدوائية ومركز مكافحة أمراض الملاريا

صنعاء / سبأ:

وضع نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي أمس حجر الأساس للمركز الوطني لعلاج الأورام السرطانية في منطقة الجرداء جنوب شرق العاصمة صنعاء.

وكان في استقباله وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبد الكريم يحيى راصع، ووكيل الوزارة لقطاع الطب العلاجي الدكتور غازي إسماعيل، والوكيل لقطاع الرعاية الصحية الدكتور ماجد الجنيد، ووكيل الوزارة لقطاع التخطيط الدكتور جمال ناشر، ومدير عام الخدمات الصحية بالوزارة الدكتور نصيب منصور الملحني.

كما اطلع نائب رئيس الجمهورية على طبيعة تصاميم المشروع من خلال الخرائط المجسمة التي تبين واجهات المبنى وطبيعة مكوناته في طوابقه الستة ومركزي الأشعة، يتسع لحوالي مائتي سرير، ويقع المبنى على تسعة آلاف متر مربع بمساحة كلية قدرها واحد وعشرون ألف متر مربع بكامل الخدمات والسكن الخاص بالأطباء وبكلفة إنشائية تتجاوز 900 مليون ريال، بالإضافة إلى مبنى السكن الخيري المكون من ستة طوابق يُنفذ على نفقة صندوق أبو ظبي وسيتم تنفيذه خلال 36 شهرا.

وقد أعرب عبد ربه منصور هادي عن سعادته البالغة بهذه المناسبة ووضعه حجر الأساس لأهم مشروع طبي وصحي لأخبث وأسوأ مرض يصاب به الإنسان، معبرا عن ثقته بأهمية استيعاب معاني وضرورات الإشراف والتنفيذ الدقيق بما يخدم الأهداف الأساسية والإنسانية .. مشددا على توخي الدقة المتناهية في كل ما يتصل بالتطبيق الحرفي لكل المواصفات الهندسية والفنية والتنبه والحذر لحدوث أي أخطاء.

وقد تفقد نائب رئيس الجمهورية بدايات العمل في القواعد الخرسانية في المبنى التي بدأ العمل فيها تمهيداً للانتهاء من هذا الصرح خلال المدة الزمنية المحددة. وحث على تواصل العمل وبوتيرة عالية لما يحتله هذا الصرح الطبي والصحي الحيوي من أهمية بالغة.

وتفقد نائب رئيس الجمهورية مشروع مبنى مختبر الرقابة الدوائية الذي يتكون من ثلاثة طوابق ويجري العمل على إنجازه بصورة متقدمة.

واستمع من وزير الصحة العامة والسكان إلى إيضاحات حول حجم الإنجاز والمدة الزمنية المحددة لاستكمال تنفيذه وبصورة نهائية، مؤكدا الأهمية التي يمثلها المشروع في طريق الحرص على عدم دخول الأدوية المزورة والمهربة والمخزنة بصورة سيئة إلى الأسواق. مشيراً إلى ضرورة المتابعة والعناية من أجل الإنجاز بصورة دقيقة وعلمية.

وزار نائب رئيس الجمهورية مبنى المركز الوطني لمكافحة أمراض الملاريا.

وكان في استقباله مدير عام المركز الدكتور عادل الجساري حيث قدم له الأطباء إيضاحات شاملة حول جهود الرعاية الصحية المتصلة بمكافحة الأمراض المستوطنة مثل الملاريا والبلهارسيا وطبيعة ما يقدم في مجالات الرعاية الصحية الأولية للأطفال والنساء.

وتضمنت الإيضاحات مدى النجاحات المحققة في هذا الجانب وبما يعزز تقديم المزيد من الرعاية الصحية الأولية بكافة جوانبها سواء كانت للأطفال أو النساء أو مكافحة الأمراض الوبائية بكل جوانبها وصورها.

وقدّم الأطباء والمسؤولون عن مكافحة تلك الأمراض إيضاحات مفصلة عبر شاشات الكمبيوتر عن مدى النجاح الذي تحقق في هذا المنحى.

وكان وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم يحيى راصع قد رحب بنائب رئيس الجمهورية وقيامه بهذه الفعاليات. مشيرا إلى أن اهتمامات نائب الرئيس ومتابعته قد شكلت حافزا مشجعا لوزارة الصحة في تنفيذ المشاريع الصحية.

وأكد الوزير راصع أن مركز الأورام السرطانية الذي تم وضع حجر الأساس له أمس هو واحد من المراكز التي وجه بإنشائها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وسيتم العمل على تنفيذ المشروع بوتيرة عالية واهتمام كبير.

حضر الفعاليات مدير عام التخطيط بالوزارة الدكتور مصلح الدوغل وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العَلاقة.

المجلس الأعلى للمرأة في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الوزراء يؤكد على :

إدراج قضايا المرأة ضمن الخطة الخمسية الرابعة للدولة

إحالة مشروع قرار إدماج النوع الاجتماعي في البرنامج الاستثماري إلى مجلس الوزراء للمناقشة والإقرار

صنعاء / سبأ:

أقر المجلس الأعلى للمرأة في اجتماعه يوم أمس السبت برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور خطة اللجنة الوطنية للمرأة للفترة القادمة من العام الحالي 2010م.

وتتضمن الخطة مجموعة من البرامج والسياسات المعززة لحقوق المرأة موزعة على سبعة محاور تشمل، مواصلة إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الحكومية المركزية والمحلية، وفي الموازنات الحكومية القطاعية والمحلية، فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية للجنة الوطنية، والتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وتعزيز البيئة التشريعية لحقوق المرأة وإبراز قضاياها في الداخل والخارج.

د. مجور يترأس اجتماعاً للمجلس الأعلى للمرأة

توسيع نشر إستراتيجية تنمية المرأة وإدراجها في برامج الإعلام بصورة مستمرة

استكمال الإجراءات لإصدار تشريع تحديد سن الزواج

وأكد المجلس أهمية تضافر جهود جميع الجهات لتعزيز نهج الدولة في الاهتمام بالمرأة اليمنية وترجمة حقوقها المشروعة التي كفلها الدستور والقوانين النافذة، لما من شأنه توطيد دورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحاور والاتجاهات وعلى المستويات كافة.

واطلع المجلس على تقرير اللجنة الوطنية حول مستوى إنجاز خطة العام المنصرم 2009م .. مشيرا إلى أن نسبة الإنجاز لمجمل الأنشطة المخطط لها وصلت إلى 84 بالمائة.

وتناول التقرير الإنجازات المباشرة المرتبطة باللجنة الوطنية للمرأة في جوانب السياسات والخطط والجانب القانوني والمالي، إضافة إلى تلك المرتبطة بالشراكة مع الجهات ذات الاختصاص التي تشمل المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والإعلامية وما يندرج تحتها من أهداف منها إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والتعليمية لاسيما ما يتعلق بتضييق الفجوة في كافة مراحل وأنواع التعليم، وكذلك إدماج المرأة في السياسات الصحية والتركيز في هذا الجانب على تعزيز إجراءات تحسين المستوى الصحي للنساء وخفض نسبة وفيات الأمهات بما في ذلك أهمية تحديد سن الزواج بـ 17 سنة بما يمثله من أهمية في خفض نسبة وفيات الأمهات فضلاً عن الآثار الإيجابية المتعددة على عملية التنمية والتربية السليمة للأجيال.

ولفت المجلس بهذا الخصوص إلى أهمية التسريع في استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار التشريع المعروض حالياً على مجلس النواب بشأن تحديد سن الزواج للفتيات لتحقيق النتائج المتوخاة.

كما أشار التقرير إلى جملة الأنشطة التعريفية والتوعوية المتعلقة بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتغيير الصورة النمطية حولها في وسائل الإعلام، إضافة إلى الخطوات المنجزة في مجال إيجاد قاعدة معلومات متكاملة حول قضايا النوع الاجتماعي وبناء قدرات الكادر في السياسات والموازنات من الجنسين في هذا المجال، إلى جانب تقييم واقع المرأة في المجالات التنموية إلى غير ذلك من المهام والأنشطة المنجزة في إطار الخطة.

واطلع المجلس على التقييم الخاص بمستوى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة للعام الماضي 2009م.

وقد شمل التقييم جوانب معرفة ونشر الإستراتيجية وإدماج أهدافها في مختلف الجهات الحكومية المعنية وذات العلاقة بما في ذلك تنفيذ مكون المرأة في تلك الجهات فضلاً عن تخصيص الموارد لبرامج المرأة.

وأشاد المجلس بالتفاعل الواعي من قبل العديد من الجهات مع أهداف وسياسات الإستراتيجية.

وأكد أهمية إدراج قضايا المرأة في كافة المجالات ضمن الخطة الخمسية الرابعة للدولة بخلاف تواصل الجهود لمتابعة قضايا الإستراتيجية مع الجهات ذات العلاقة والعمل على توسيع نشر الإستراتيجية وإدراجها ضمن برامج الإعلام بصورة مستمرة .

كما اطلع المجلس على تقرير تقييمي مقدم من اللجنة الوطنية للمرأة عن مستوى مناقشتها للموازنات العامة والقطاعية للدولة للعام الجاري 2010م .

وأقر المجلس الأعلى إحالة مشروع القرار الخاص بإدماج احتياجات النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة والبرنامج الاستثماري إلى مجلس الوزراء للمناقشة وإقرار ما يلزم، إضافة إلى مشروعي القرار بشأن زيادة توظيف النساء في قطاع التعليم وإدماج حقوق النوع الاجتماعي في مناهج القضاء العالي وأنشطة الوعظ للإرشاد.

وكان المجلس قد اطلع على محضر اجتماعه السابق وأقره.

أقرار خطة اللجنة الوطنية للمرأة للعام الحالي 2010م